الجيش بأهدافه الأساسية، في مجال الدفاع والأمن، بينما السيطرة في المجال المدني ستكون منذ الآن فصاعداً بأيدٍ مدنية».

وقال وزير الدفاع: «انه مقتنع أن، بمثل هذه الخطوات، سيكون بالامكان تحسين الأجواء في الضفة الغربية والقطاع، وتشجيع السكان باتجاه اقامة الحكم وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد» (**معاريف**، ٢٨/٩/١٩٨١).

مواقف اسرائيلية من المشروع: أكد الكاتب أمنون كابليوك، أن التغييرات التي يتحدث عنها الحكم العسكري هي: «تغييرات جزئية وليست شاملة» وأضاف: «لست أدري، ما الفرق أن تصدر الأوامر المتعلقة بفرض منع التجول على مجموعة قرى عربية، أو حتى مدن، من مقر الحكم العسكري العام للضفة الغربية، أو انها ستصدر من مقر قائد القطاع الأوسط الجنرال موشي ليفي. بالنسبة للسكان العرب ليس لديهم أي فرق فالأمر بالنهاية يقضي بمنع التجول. وقد سبق أن اعتادت اسرائيل على فرض عقوبات جماعية، سواء بواسطة سلطات عسكرية أو مدنية» (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨١).

ولعل مما يكشف البون الشاسع بين ما تعلنه سلطات الاحتلال، وبين ما هو قائم، الشهادة التي أدلت بها إحدى المجندات الاسرائيليات العاملات في المناطق المحتلة، حيث كشفت، في رسالة بعثتها الى صفيحة هآرتس، زيف المزاعم الاسرائيلية حول معاملة الجيش للسكان، فذكرت: «أستطيع أن أشهد، وبكامل المسؤولية، أن النظرة للسكان العرب على حواجز الجيش الاسرائيلي هي أمر فظيع للغاية. فحرس الحدود وكذلك أفراد الشرطة العسكرية والجنود والمجندات، لا يعتبرونهم مخلوقات بشرية لها حقوقها. ويحق لك، كجندي، التصرف معهم كما يحلو لك، دون حساب أو محاسبة».

وأضافت: «.. رأيت شباباً عرباً يقفون على الحواجز ويتعرضون للاهانة، دون أن يستطيعوا الرد، لأنهم اذا فتحوا أفواههم سيؤدي الأمر الى الصراخ والعصبية، وفي بعض الأحيان الى الضرب المبرح. لقد سمعت رجال حرس الحدود يقولون: لدينا تعليمات بتحطيم رؤوسهم» (**هآرتس**، ٤/٩/١٩٨١).

لقد استعرضت المزيد من المضايقات والاهانات التي يتعرض لها المواطنون العرب على حواجز التفتيش، وخلصت الى القول: «لقد رأيت، بألم وخجل، كيف أن شعبي، ينظر الى المخلوقات البشرية الأخرى، بعيداً عن أبسط أشكال الاحترام الانساني الذي يستحقه أي انسان كان.. لقد فكرت بالكراهية التي تنمو في قلوب هؤلاء السكان، وفكرت بديمقراطيتنا التي تمنع شعباً بأسره من فتح فمه». وأكدت المجندة، في شهادتها، أنها: «اسرائيلية يهودية، وحتى صهيونية». ولهذا لا مجال للشك في صدق شهادتها. فهذه الشهادة لا ترمي الى أهداف سياسية أو ذاتية، وانما الهدف منها الافصاح عن الصورة الحقيقية للمعاملة التي يتلقاها السكان العرب من الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

وكتب أمنون روبنشتاين حول تحول عملية استفزاز السكان العرب في المناطق المحتلة الى عملية روتينية، مستشهداً برسالة المجندة آرنا رينت، ومؤكداً أنه سمع شهادات أخرى مشابهة، ومحذراً من أن رد السكان العرب سيتسم بـ «ازدياد العداء، وانتظار لحظة الانفجار» (**هارتس**، ٨/٩/١٩٨١).

أما الكاتب أمنون كابليوك فقد قال: «ان الهدف الرئيسي والحقيقي لكل هذه اللعبة (سياسة شارون) التي أعلن عنها في السابق، ثم ما تلا ذلك من بيانات، حول لقاءات بين شارون ورؤساء بلديات من الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم موضوع روابط القرى التي أقيمت والتي ستقام في مناطق أخرى، ثم التغييرات في جهاز الحكم العسكري، كل هذه الأمور، يقصد من ورائها هدف واضح وضوح الشمس،وهو الاعداد والتحضير لفرض الحكم الذاتي على الضفة والقطاع. وقد جاء في أحد بيانات شارون: انه وخلال الأسابيع القليلة القادمة سيتم اشراك مواطنين محليين في السلطات المقترحة، الى جانب الموظفين اليهود. وسيتم اشراك مثل هؤلاء المواطنين المحليين المعنيين، في محادثات الحكم